تقدموا باقتراح لتعديل قانون الخدمة المدنية

نواب: عزل أصحاب المناصب القيادية في حالة عدم اعتماد ميزانية الجهة التي يعملون بها

■ لا يجوز تقلدهم أي منصب قيادي أخر في الدولة لمدة لا تقل عن خمس سنوات

■ التعديل يساهم في تأصيل الجانب الرقابي لمجلس الأمة ليتماشى مع فلسفة ورؤى المؤسسين

اقتراح نيابي بتعديل قانون الخدمة المدنية

■ أصحاب المناصب القيادية عادة ما يكونون خارج نطاق المساءلة السياسية وفقا لأحكام الدستور

أعلن النواب عمر الطبطبائي ومبارك الحجرف وثامر السويط وعبد الوهاب البابطين وخالد العتيبي عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشأن بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

(المادة الأولى)

- يضاف الى المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية مادة جديدة برقم 60 مكرر تنص على الآتي:

مادة (60 مكرر):

يعزل أصحاب المناصب القيادية في حالة عدم اعتماد مجلس الأمة للحساب الختامي أو إقرار الميزانية للجهة التي يعملون بها لمدة سنتين خلال فترة تقلدهم المنصب القيادي ولا يجوز تقليدهم اي منصب قيادي اخر في الدولة لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

(المادة الثانية)

- على الوزراء- كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية انه انطلاقا من تعزيز وتفعيل الرقابة المالية لمجلس الأمة الكويتي والواردة في الدستور الكويتي في المادة 149 وغيرها من المواد، يأتي هذا التعديل بحيث يعتبر أصحاب المناصب القيادية معزولين بحكم القانون في حال أن لم يعتمد المجلس الحساب الختامي أو الميزانية لسنتين سواء كانت متتالية أو متقطعة.

وتتمثل أهمية هذا التعديل بحيث يساهم في تأصيل الجانب الرقابي لمجلس الأمة ليتماشى مع فلسفة ورؤى الآباء المؤسسين حيث إن السلطة التشريعية تعد صمام أمان لأي تجاوزات مالية قد تعتري أعمال السلطة التنفيذية خصوصا أن أصحاب المناصب القيادية الذين عادة ما يكونون خارج نطاق المسائلة السياسية وفقا لأحكام الدستور ولا يتأثرون بقرارات المجلس المالية على الصعيد فإن هذا التعديل يأتي لمعالجة هذا الخلل القائم.

الأمانة العامة لمجلس الأمة نظمت «يوم الخدمة» للأعضاء وموظفي المجلس

علام الكندري يفحص نسبة السكر

أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة في إطار فعاليات حملة أمانة ٢٠١٧ «يوم الخدمة» للسادة الأعضاء وموظفي المجلس.

وتهدف هذه الفعالية الى تجسيد قيمة جودة الخدمة المقدمة للسادة الأعضاء وموظفي المجلس من خلال إطلاعهم على مؤسسات تتميز بتقديم خدمات متطورة للجمهور.

وشارك في «يوم الخدمة» كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للمعلومات المدنية ومركز دسمان الطبي للسكري.

وقد قدمت مؤسسة التأمينات الاجتماعية خدمات عدة للسادة الأعضاء وموظفي المجلس منها إمكانية إصدار الشهادات الخاصة بنهاية الخدمة المنتهية ومكافأة الخدمة.

وقدمت الهيئة العامة للمعلومات المدنية إمكانية تجديد البطاقة المدنية وتسلمها فوريا وتحديث البيانات وتغيير عنوان السكن.

كما قدم مركز دسمان الطبي للسكري دورة في مبادئ الإسعافات الأولية وبعض الاستشارات الغذائية.

يتضمن ما يتعلق بحقوق المريض والتأمين عن الأخطاء الطبية وحقوق مزاولي المهنة

«الصحية»: قانون متكامل لتنظيم مهنة الطب تقدمه الوزارة خلال شهر

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية في اجتماعها امس عددا من الاقتراحات بقوانين في شأن حقوق المريض بحضور وزير الصحة الشيخ باسل الصباح وقيادات الوزارة.

وأعلن رئيس اللجنة النائب د.حمود الخضير عن أن الوزير والقياديين في الوزارة أبلغوا اللجنة بموافقتهم على الاقتراحات من حيث المبدأ.

وقال الخضير في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي إن وزير الصحة وعد بإحالة مشروع قانون متكامل لتنظيم مزاولة مهنة الطب خلال شهر واحد مبينا أن مشروع القانون يتضمن ما يتعلق بحقوق المريض والتأمين عن الأخطاء الطبية وحقوق مزاولي المهنة.

وأوضح أن اللجنة قررت استكمال النقاش إلى حين ورود المشروع الحكومي، حتى تناقش الاقتراحات النيابية والمشروع الحكومي مجتمعة.

وأضاف أن اللجنة أحالت إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة 8 اقتراحات بقوانين تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة.

اتهم الحكومة بالتقاعس عن إنجازها رغم تصريحات مسؤوليها المبشرة بذلك

الدلال: سأستجوب وزير المالية إذا لم يقدم الوثيقة الاقتصادية ويناقشها خلال شهرين

■ الحكومة أكدت وجود مسودة وتغييرات ونظرة جديدة للوثيقة لكن لم تقدمها للمجلس حتي الآن

■ النواب المحكوم عليهم مازالوا أعضاء في مجلس الأمة ويستطيعون تقديم الأسئلة البرلمانية

محمد الدلال

طالب النائب محمد الدلال وزير المالية نايف الحجرف بضرورة تقديم خطة الإصلاح الاقتصادي لمجلس الامة ومناقشتها قبل تاريخ ٢٠/٢/٢٠١٨ وإلا فإنه سيقدم استجوابا له.

وأضاف الدلال في تصريحات للصحافيين في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه منذ انطلاقة المجلس في شهر ديسمبر الماضي كانت الوثيقة الاقتصادية محل بحث ونظر واستعجال وللأسف الشديد فإن الحكومة تقاعست عن تقديمها رغم تصريحاتها عبر مسؤوليها في وزارة المالية وغيرها.

وأشار الدلال إلى أن الحكومة أكدت وجود مسودة وتغييرات ونظرة جديدة للوثيقة الاقتصادية لكن لم تقدمها لمجلس الأمة حتي الآن رغم تقديم النواب طلبا لمناقشة الوثيقة منذ ديسمبر ٢٠١٦.

وأكد الدلال أنه صرح قبل أسبوعين أن أي وزير مالية قادم لم يقدم الوثيقة ويناقشها في جلسة عامة بمجلس الأمة خلال شهرين من توليه المنصب الوزاري فإنه سيقدم له استجوابا بشأن هذه الوثيقة.

وبين أن وزير المالية قد أدى القسم في تاريخ ١٩/١٢/٢٠١٧ وإن لم يقدم الوثيقة قبل تاريخ ٢٠/٢/٢٠١٨ في جلسة عامة لمناقشتها فإنه سيضطر لمساءلة الوزير وتحويل طلب نقاش الوثيقة المالية وسؤاله الذي يقدمه اليوم من ١٥ نقطة إلى محاور للاستجواب.

من جانب آخر قال الدلال إن اللجنة التشريعية ستناقش منذ اليوم الرسالة التي قدمها النائب عادل الدمخي والتي تتعلق بدستورية سجن النواب في حكم غير نهائي صادر ضدهم.

وقال إن النواب المحكوم عليهم مازالوا أعضاء في مجلس الأمة ويمارسون أعمالهم وصلاحياتهم ويستطيع المجلس الآن وهم في السجن أن يقبل منهم الأسئلة البرلمانية والاقتراحات بقوانين وأي تحرك منهم.

وأشار إلى أن سجن النواب قبل الحكم النهائي أمر فيه نظر من الناحية القانونية ولا يمكن القبول بذلك خصوصا أن الدستور يقرر أنه في حالة إسقاط العضوية فإن ذلك يتطلب تصويتا خاصا.

وأكد أنه لا يمكن القبول باستمرار حبس النواب إلى حين صدور حكم التمييز والذي يعد سابقة دستورية وتاريخية.

في موضوع آخر قال الدلال إن المجلس عقد جلسة للمصالحة الوطنية ولمواجهة الأخطار وخرج بتوصيات نأمل من الحكومة أن تخرج لنا وتؤكد تنفيذها.

وأضاف "إننا لا نأمل ان تفكر الحكومة في أن هذا تنفيس نيابي في قضية مواجهة الأخطار واستعدادات الدولة والمصالحة والقدس، مشددا على ضرورة تنفيذ هذه التوصيات حتى لا يكون ذلك مبررا للتصعيد ضد الحكومة لأنها لم تلب وتستوف المتطلبات التي انتهى إليها أعضاء المجلس في اجتماعاتهم السابقة.

دعا سفارات البلاد إلى التعامل بحزم تجاه الاعتداءات التي يتعرض لها ابناؤنا في الخارج

الرويعي يطالب بسرعة التحرك بشأن حادثة الاعتداء على طالب كويتي يدرس في الأردن

طالب النائب د.عودة الرويعي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بضرورة التحرك السريع في موضوع الاعتداء على مواطن كويتي يدرس في كلية الضباط الأردنية تم الاعتداء عليه بحضور رجال الأمن.

ودعا الرويعي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة سفارات الكويت ووزيري الدفاع والخارجية إلى التعامل بحزم تجاه الاعتداءات التي يتعرض لها الكويتيون في الخارج.

وأضاف الرويعي أن هناك مواطنين من جنسيات مسلمة وغير مسلمة من دول العالم موجودة على أرض الكويت ولها كامل الحقوق والقانون الكويتي يكفل لها ذلك ولا يمكن لأي شخص أن يعتدي على أي مواطن أو غير مواطن داخل الكويت باعتداء آثم.

وأعرب عن فخره بوجود هذه الميزة في الكويت مستنكرا الاعتداءات والتعديات التي يتعرض لها الكويتيون في الخارج، مشددا على ضرورة أن تقابل بحزم وجدية وصلابة من قبل سفارات دولة الكويت ووزارة الخارجية.

وأشار الرويعي إلى أن الاعتداء على ضابط في وزارة الدفاع يدرس في الأردن بدلا من إكرامه وتقديم حسن الضيافة له ومعاملته وفقا للمبادئ الإسلامية من قبل ٢٤ شخصا على مرأى ومسمع رجال الأمن الأردنيين، لافتا إلى أن وجود رجال الأمن ساهم في استمرار الاعتداء حتى كاد يقتل هذا المواطن في مكان عام خصوصا أنه ركن سيارته وكان يريد سحب المال من أحد البنوك في العاصمة الأردنية عمان.

وسأل الرويعي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ووزير الخارجية عن هذه الحادثة لاتخاذ الإجراءات الصارمة ومتابعة هذه القضية.

وطالب الرويعي المسؤولين بضرورة المحافظة على أرواح الكويتيين سواء كانوا طلبة ضباط أو دارسين أو من طلبة العلاج، مشيرا إلى أننا لن نتسامح تجاه أي شخص يعتدي على غير الكويتيين داخل الكويت والعكس، «فهذا المواطن ملفه أبيض وناصع ومشرف للعسكريين الدارسين في الخارج».

وشدد الرويعي على ضرورة أن تعود حقوق المعتدي عليه كاملة خصوصا أننا نعلم أن هناك وساطات تقام الآن لعرقلة إعطائه حقوقه، موكدا أننا سنتابع الأمر ولن نتهاون عنه.

وختم الرويعي حديثه بتقديم التهاني والتبريكات للشعب الكويتي والقيادة السامية على نجاح حفل افتتاح دورة الخليج التي تقام الآن في الكويت

طلب نيابي لاستعجال التصويت على مقترحات «تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية»

أعلن النواب ناصر الدوسري وعبدالله فهاد وماجد المطيري ود. محمد الحويلة وثامر السويط عن تقديم طلب استعجال التصويت على البند العاشر فقرة 42 من التقرير السابع عشر للجنة شؤون الداخلية والدفاع بشأن الاقتراحات بقوانين لتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 وعددها ستة اقتراحات وتقديمه على ما عداه بعد بند الأسئلة.

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
إعلان
- دعا السيد رئيس مجلس الأمة إلى عقد جلسة خاصة (جلسة قانون الرياضة) الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/١٢/٣ م ، وقد تغيب عن حضور هذه الجلسة دون عذر أو اخطار كلاً من:-
السيد العضو
شعيب شباب المويزري
السيد العضو
عبد الله فهاد العنزي
السيد العضو
محمد براك المطير
السيد العضو
محمد هايف المطيري
وقد تقرر نشر أمر هذا الغياب عملاً بالفقرة الأولى من المادة (٢٥) من القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.